«الثورة» تنفرد بنشر أبرز المؤشرات:

7,8 مليار دولار إجمالي تخصيصات مؤتمر المانحين

عبدالله الخولاني

أظهر مشروع تقرير الإنجاز لحكومة الوفاق الوطني أن إجمالي تعهدات المانحين حتى آخر مؤتمر بنيويورك والمنعقد نهاية سبتمبر 2012م بلغت 7 مليارات و899 مليون دولار.

وبين التقرير الذي تنفرد (الثورة) بنشره تخصيص تعهدات المانحين على مستوى القطاعات من خلال برنامجين الأول هو البرنامج العاجل بتكلفة 3 مليارات و550 مليون دولار وبنسبة 44.9% ،والبرنامج المتوسط المدى بمبلغ 4 مليارات و349 مليون دولار وبنسبة 55.1%.

ويتضمن البرنامج المتوسط المدى عدة مشاريع على راسها مشاريع القطاعات الإنتاجية بتكلفة 610.6 مليون دولار وقطاعات البنية التحتية بتكلفة مليارين و53 مليون دولار ثم شبكة الأمان والحماية الاجتماعية بتكلفة 5. 599 مليون دولار والتنمية البشرية بتكلفة 848 مليون دولار ،بالإضافة إلى مشروع تعزيز دور القطاع الخاص وتطوير مناخ الاستثمار بتكلفة 74.2 مليون دولار والحكم الجيد والبناء المؤسسي بتكلفة 163.4 مليون دولار.

كما تم في البرنامج العاجل تخصيص 66.4 مليون دولار لاستكمال الانتقال السلمي للسلطة و387.2 مليون دولار لتحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون ،فيما كلفت مشاريع تلبية الاحتياجات الإنسانية والمادية الطارئة مبلغ مليارو635 مليون دولار ومليارو461 مليون دولار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

البرنامج متوسط المدى يستحوذ على 4,349 مليار دولار

وأشاد التقرير بإسهامات الدول المانحة في دعم تنفيذ المبادرة وآليتها التنفيذية بنسب متفاوتة وعلى وجه الخصوص الدعم السخي للمكلة العربية السعودية البالغ 3 مليارات و250 مليون دولار وبنسبة 41% من إجمالي التعهدات.

يتصدر الوضع الاقتصادي والتنموي في اليمن وتقييم مستوى تنفيذ المخصصات والالتزامات المقدمة من الدول الصديقة والمنظمات الدولية لدعم برامج التنمية في اليمن القضية الرئيسية للمؤتمر باعتبار الاقتصاد عصب المشكلة التي تعاني منها اليمن خصوصا وأن تحسين الأوضاع الاقتصادية ومعيشة المواطنين ومكافحة الفقر والبطالة من الجوانب الأساسية لاستقرار اليمن.

كما يناقش الاجتماع ثلاثة محاور رئيسية متعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في اليمن فضلا عن الوقوف على آخر المستجدات في العملية السياسية في اليمن وسبل إنجاح مؤتمر الحوار الوطني المقرر عقده يوم 18 مارس الجاري.

وكشف وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط أليستر في حديث نشرته صحيفة الحياة اللندنية امس الأول أن هدف الاجتماع الخامس لأصدقاء اليمن يرتكز على تقديم الدعم للحوار الوطني وتشجيعه، إضافة إلى التأكد من أن الدعم الذي قدم لليمن خلال مؤتمرات سابقة وبلغ 7.9 بليون دولار سينفق على مشاريع محددة ومدروسة.

مشاريع البرنامج العاجل بتكلفة 3,550 مليار دولار

مجموعة أصدقاء اليمن من هم ؟

أحمد الطيار

مجموعة أصدقاء اليمن هي مجموعة تضم الكتل الرئيسية للمانحين، وفي مقدمهم دول مجلس التعاون الخليجي و الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي واليابان و كندا و تركيا ، إلى جانب ممثلين عن منظمات رئيسية دولية عدة، والبنك الدولي و صندوق النقد الدولي وتعتبر اجتماعاتهم منفصلة عن اجتماعات المانحين لكنها تصب جميعا في محاولات الجهد الدلي لدعم اليمن.

الاجتماع الأول

عقد في 29 مارس 2010 بالعاصمة الإماراتية أبوظبي بمشاركة ممثلين من 20 دولة، بالإضافة إلى اليمن وشارك في الاجتماع كل من ألمانيا ، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة ، اليابان ،السعودية ،البحرين ،سلطنة عمان ،قطر ، الكويت ،الأردن ،مصر ،إسبانيا ، هولندا ،تركيا ،روسيا ،فرنسا ،وإيطاليا) وممثلين عن الأمانة العامة لمجلس دول التعاون الخليجي، و الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة، وصندوق أبوظبي للتنمية ومؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الخيرية.

الاجتماع الثاني

انعقد في 24 سبتمبر 2010 في مدينة نيويورك الأمريكية الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن برئاسة مشتركة من قبل وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي ووكيل وزارة الخارجية السعودي الأمير تركي بن محمد آل سعود ووزير الخارجية البريطاني وليم هيج ،وشارك في المؤتمر وزراء خارجية و ممثلين عن 27 دولة من الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء اليمن وعن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمنظمات الدولية المانحة.

الاجتماع الثالث

انعقد الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة أصدقاء اليمن في العاصمة السعودية ،الرياض ،يوم الأربعاء ?? مايو ????م وهو أول اجتماع يعقد بشأن اليمن بعد التغيير وركز الاجتماع على إظهار الدعم الواضح للتقدم المحرز في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، والبحث في آخر التطورات في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية.

واكد الاجتماع دعم الأصدقاء وكذلك المانحون الدوليون لمشاريع التنمية التي تشملها الخطة الانتقالية الموضوعة على مدى سنتين بناء على أولويات متفق عليها ،وأكد الأصدقاء على أهمية الجهود المبذولة حاليا لدعم حكومة اليمن في معالجتها مسائل القوى العاملة والبطالة في اليمن، وهذا يجب أن يأخذ صيغة خلق فرص العمل وتدريب العمالة اليمنية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لخلق فرص العمل الجديدة داخل اليمن.

الاجتماع الرابع

عقد بمدينة نيويورك الأمريكية يوم 27 سبتمبر 2012م برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي- رئيس الجمهورية بمشاركة ما يزيد عن "39" دولة ومنظمة إقليمية ودولية مانحة ، وتمخض الاجتماع عن اتفاق الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المشاركة على ضرورة دعم جهود القيادة والحكومة اليمنية الهادفة إلى التسريع بإحراز تقدم في الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية من أجل مواصلة عملية التغيير في اليمن.

وأشاد البيان بالتقدم المحرز منذ الاجتماع الوزاري الثالث للمجموعة في الرياض في 23 مايو والنتائج التي خلص إليها مؤتمر المانحين الذي انعقد في الرياض خلال الفترة -4 5 سبتمبر 2012م، وأسفر عن تقديم سقف نوعي من التعهدات التمويلية يبلغ ستة مليارات وأربعمائة مليون دولار، وبدعم واتفاق المانحين والحكومة على إطار المسؤولية المشتركة.

وثمن البيان مبادرة الأمم المتحدة بتأسيس برنامج الأمم المتحدة لسيادة القانون بكلفة تصل إلى 12 مليون دولار.

اليمن يحتاج إلى أكثر من الوعود

*إنغرأندرسن

* نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعهد المجتمع الدولي العام الماضي بتقديم 7.5 مليار دولار لمساندة جهود إعادة الإعمار والتحول السياسي في اليمن. والآن حان وقت الوفاء بهذه الوعود.

فقد أحرز اليمن تقدما كبيرا منذ أن تبنى مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي أنهت أزمة استمرت نحو عام. وتدعو المبادرة التي وقعت في نوفمبر 2011م إلى تشكيل حكومة مصالحة وطنية وتدشين حوار وطني يشرف على صياغة دستور جديد تعقبه انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة. وتسير هذه العملية في مسارها بشكل كبير. فقد تشكلت حكومة انتقالية، وانتخب الرئيس عبد ربه منصور هادي لقيادتها، وأعلن مؤخرا أنه في 18 مارس سيبدأ الحوار الوطني رسميا.

وفي أقل من عام على تشكيل الحكومة الجديدة، وبمساندة من المانحين الدوليين، تمكن اليمن من تحقيق الاستقرار للاقتصاد. إذ ارتفع احتياطي النقد الأجنبي إلى 6.2 مليار دولار بعد أن هبط في ذروة الأزمة إلى 3.7 مليار دولار، واستقرت العملة المحلية، وغدا التضخم تحت السيطرة، وعاد النمو من جديد حيث من المتوقع أن تصل معدلاته إلى 4% هذا العام.

إلا أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله، إذا أن المكاسب التي تحققت حتى الآن تتسم بالهشاشة. ويبقى الوضع الأمني متذبذبا والبطالة متفشية، لا سيما بين الشباب، ومع إصابة أكثر من نصف أطفال اليمن بسوء التغذية تظل البلاد في خضم أزمة إنسانية. وسيكون الدعم الدولي المستمر في وقته المناسب عنصرا حيويا لترسيخ التقدم الذي أحرز والبناء عليه، والحفاظ على الوفاق الشعبي الضروري لعملية التحول.

كما قطعت الحكومة الانتقالية الجديدة في اليمن على نفسها عهدا. فإلى جانب التعهدات التي أعلنتها العام الماضي، تم التوقيع على إطار المساءلة المتبادلة. وتبلور هذه الوثيقة العلاقة بين اليمن والمانحين، وتحدد بشكل واضح المسؤوليات والالتزامات الملقاة على عاتق الطرفين. وقد التزمت الحكومة ببرنامج اقتصادي يركز على سوء التغذية، وإعادة الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، وإرساء ركائز النمو الاقتصادي الشامل وما يصاحبه من وظائف. وسيكون تحسين بيئة أنشطة الأعمال من خلال تبسيط اللوائح وتحقيق المساواة في الفرص مكونا رئيسيا إلى جنب بناء الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ولم تُقدم الوعود إلا لدعم هذه الخطة.

كما التزم اليمن بمعالجة مصدر الأزمة من خلال إصلاحات تزيد مساءلة الحكومة وشفافيتها، وتفتح النظام السياسي بما يتيح لكل اليمنيين المشاركة المجدية في رسم مستقبل البلاد. وستحظى عملية التغيير بتركيز خاص على حقوق المرأة التي عانت طويلا الإقصاء الشديد على المستوى الاقتصادي والسياسي ومع ذلك فقد كانت في طليعة الثورة. وسيتناول الحوار الوطني أيضا مظالم المحافظات فيما يتعلق بتركيز السلطة والثروة في العاصمة صنعاء وذلك بهدف وضع صيغة اتحادية أكثر عدلا لتدعيم وحدة أراضي اليمن.

وهناك قائمة طويلة من التعهدات التي ينبغي الوفاء بها، لكي تحقق الحكومة تقدما، ويجري العمل على إنشاء هيئة المسار السريع التي ستسهل الاستيعاب السريع لأموال المانحين، وستنسق تنفيذ الارتباطات التي قدمت في الاتفاقات الموقعة مع المانحين. وينبغي التعجيل بهذه العملية إذ أن التأخير سيؤدي إلى اختناقات تؤثر على كافة جوانب برنامج إعادة الإعمار.

في المقابل يحتاج اليمن إلى مساندة المجتمع الدولي للإسراع في الوفاء بالتزاماته. فاليمن لا يمتلك الأموال اللازمة لبلوغ كل أهدافه. والبرنامج الاقتصادي وعملية التحول صنوان لا ينفصمان إذ لا يمكن لأحدهما أن ينجح من دون الآخر. ومن شأن تحسن الأحوال الاقتصادية أن يتيح متنفسا هاما للحوار الوطني. وسيمنح تحسن الأحوال المعيشية لليمنيين الأمل في غد أفضل، وهو العنصر الأساسي لمواصلة الالتزام بعملية التحول. وثمة خطر داهم من إمكانية تحول الحراك الإيجابي إلى حراك سلبي إذا اجتاحه طوفان الاحتياجات الإنسانية، أو اعتراه الإحباط من بطء وتيرة الإصلاح أو التحسين. وقد تعهد المجتمع الدولي بتقديم المساعدة التي ينبغي ترجمتها إلى عمل لمواصلة الدفع بقوة في الاتجاه الصحيح.

> في المقابل يحتاج اليمن إلى مساندة المجتمع الدولي للإسراع في الوفاء بالتزاماته. فاليمن لا يمتلك الأموال اللازمة لبلوغ كل أهدافه. والبرنامج الاقتصادي وعملية التحول صنوان لا ينفصمان لأحدهما أن ينجح من دون الآخر. ومن شأن تحسن الأحوال الاقتصادية أن يتيح متنفسا هاما للحوار الوطني. وسيمنح تحسن الأحوال المعيشية لليمنيين الأمل في غد أفضل، وهو العنصر الأساسي لمواصلة الالتزام بعملية التحول. وثمة خطر داهم من إمكانية تحول الحراك الإيجابي إلى حراك سلبي إذا اجتاحه طوفان الاحتياجات الإنسانية، أو اعتراه الإحباط من بطء وتيرة الإصلاح أو التحسين. وقد تعهد المجتمع الدولي بتقديم المساعدة التي ينبغي ترجمتها إلى عمل لمواصلة الدفع بقوة في الاتجاه الصحيح.

*نقلاً عن صحيفة الشرق الاوسط

مناقصة من المركز الوطني لعلاج الأورام

يعلن المركز الوطني لعلاج الأورام عن رغبته في إنزال المناقصة العامة التالية :

رقم المناقصة	اسم المناقصة	رسوم شراء وثائق المناقصة	موعد فتح المظاريف وآخرموعد لاستلام العطاءات	مبلغ ضمان العطاء
NOC-١-٢٠١٣	1ST. AND 2ND. Chemotherapy Drugs	٣٠,٠٠٠	الاحد ٢٠١٣/٤/٧م الساعة الحادية عشرة صباحا	١,٠٠٠ دولار امريكي عن كل صنف

والتي سيتم تمويلها من اعتمادات المركز (دعم حكومي).

فعلى الراغبين المشاركة في المناقصات الموضحة اعلاه التقدم بطلباتهم خلال اوقات الدوام الرسمي لشراء واستلام وثائق المناقصات من ادارة المشتريات والمخازن.

- يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الاحمر ومكتوب عليه اسم المركز واسم المناقصة ونوعها ورقمها واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية :

١- ضمان بنكي غير مشروط بمبلغ مقطوع حسب ماهو موضح قرين كل مناقصة أو ما يعادل هذا المبلغ من عملة اخرى معمول بها في الجمهورية اليمنية صالح لمدة ١٢٠ يوما من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.
٢- بطاقة ضريبية سارية المفعول.
٣- بطاقة زكوية سارية المفعول.
٤- بطاقة تأمينية سارية المفعول.
٥- السجل التجاري ساري المفعول.
٦- ترخيص مزاولة المهنة من الجهة المختصة سارية المفعول.
٧- شهادة التسجيل لأغراض الضريبة على المبيعات سارية المفعول.
٨- صورة من سند شراء وثائق المناقصة.

- لن يلتفت للعطاءات غير المستوفية للشروط اعلاه أو الواردة في وثائق المناقصة.
- آخر موعد لبيع وثائق المناقصة ٢٠١٣/٤/٢م (قبل موعد فتح المظاريف بخمسة أيام).
- سيتم فتح المظاريف بصالة الاجتماعات مبنى الادارة بحضور اصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم .

- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصات الاطلاع على وثائق المناقصات قبل شرائها وذلك خلال الدوام الرسمي.